# كيف يخدم التاريخ الشفويّ التاريخ الفلسطيني؟

**قيس ماضي فرّو***

واجه التاريخ الشفويّ تحدّيات عديدة في تنافسه مع المصادر التقليديّة المدوّنة والتاريخ المؤرشَف. على الرغم من ذلك، أسّس التاريخ الشفويّ سلطته ومرجعيّته، وجرى دمجه في الكتابة التاريخية الأكاديمية، ويعود الفضل في ذلك إلى مؤرّخين شفويّين ومؤسّسات وجامعي الشهادات الشفويّة الحرفيّين. في مقالته "التاريخ الشفويّ: كيف وُلِد ولماذا؟" يضرب ألان نيفينز (1889- 1971) مثلا مما تعلمناه من كتاب **اعترافات** لجان جاك روسو بوصفه إحدى أكثر السير الذاتيّة صراحة، والتي رمى روسو من ورائه إلى كشف الحقيقة بكاملها حول نفسه. لكنّ الأبحاث الحديثة كشفت عن أنّ **الاعترافات** هي رواية محض مبتكرة. يتخيّل نيفينز حالة يطرح فيها مستجوب الأسئلةَ على روسو، عندها كانت ستمنح الأجوبة - برأيه- **الاعترافات** مصداقيّة تفوق **الاعترافات** الأصليّة المدوّنة. وبحسب نيفينز، بمقدور المستجوب الجيّد أن يوقظ الذاكرة كي يصل الى قرائن اكثر مصداقية يمكن استخدامها في منتج تاريخي.[1]

يواصل الكثير من المؤرّخين الجدل حول العلاقة بين الموادّ المسجّلة صوتيّا واستنساخها خطّيّا، ويتمحورون حول سؤال كيفيّة التعامل مع الأشرطة المسجّلة مقابل النسخ المدوّنة كتابيّا.[2] يشكّل هذا الجدل محاولة لِمَوْضَعة التاريخ الشفويّ داخل االكتابة التاريخيّة، ومحاولة الاجابة عن السؤال حول **موثوقيّته** و**مصداقيته**. تدّعي أليس هوفمان (1952- ) أنّ بمقدور التاريخ الشفويّ أن يتقدّم على الوثائق المدوّنة في عدد من الأمور، وتعرّف **الموثوقيّة** بأنّها الثبات في سرد الحكاية ذاتها حول الحدث ذاته في عدد من المناسبات المختلفة، وتعرّف **المصداقية** على أنّها الدرجة العالية من الانسجام بين

---

[1] راجِعوا: آلان نيفينز، "التاريخ الشفويّ: كيف وُلِد ولماذا؟". لدى دافيد ك. دوناوي وويلا ك. باوم (محرّران) التاريخ الشفويّ: أنطولوجيا متداخلة الاختصاصات، الطبعة الثانية، ,(ednWalnut Creek. London. New Delhi: Altamira Press, 1996 ص- 36-38.

[2] للاستزادة حول التسجيلات مقابل الاستنساخ، راجعوا: لويس ستار، "التاريخ الشفويّ"، داخل المرجع السابق، ص 42-43.

أوصاف الحدث الشفوية وأوصاف الحدث المكتوبة في المصادر الأوّليّة -كالوثائق والصور واليوميّات والرسائل.[3]

يختبر وليام موس (1945- ) التاريخ الشفويّ في ما يتّصل بأنواع أخرى من الشهادات التاريخيّة، ويدّعي وجود "خمسة أصناف من المصادر التي تدخل كتابة التاريخ: سجلاّت المعاملات، والسجلاّت الانتقائيّة، والاستذكار، والاستشفاف، والتحليل".[4] يتعامل موس مع هذه الأصناف الخمسة من خلال معرفية ترى في التاريخ (والتاريخ الشفويّ ضمنه) "جزءاً منطقيّا من منظومة وسيرورة نُحَوّل عَبْرَهما قرائن الواقع إلى تأليفٍ للتاريخ، ممّا يمكّننا من التحكّم بالماضي ".[5]

يتم التعرف على الأصناف الخمسة من المصادر على النحو التالي: 1- سجلاّت المعاملات وهي الوثائق التي تتضمّن في نصّها ماهيّةَ العمل، أو اصولها الرسمية ، كالدساتير، والقوانين، والعقود، والمعاهدات، ووثائق مشابهة نقبلها كقرائن أوّليّة. 2- التسجيلات المنتقاة وهي "محاولات حفظها وربطها مع أوصاف أخرى لما يحدث في زمن معطى"، وهي انتقائيّة لأنها تمثل عمليّة انتقائيّة أو تأويلية تربط بين الواقع والتدوين. قيمةُ قرائن هذه التسجيلاتِ أقل شأنًا من تلك التي تحظى بها سجلاّت المعاملات. 3- السجلاّت المستذكَرة هي أوصاف أحداث مستقاة من مصدر أوّل، لكنّها ليست متزامنة مع الموضوع أو الحدث الذي جرى وصفه، وتلك تشمل اليوميّات، والمعلومات التي استُقِيتْ من شهود عِيان، ومعلومات زَوّد بها رواةُ التاريخ الشفويّ. السجلاّت المستذكَرة هي خطوة أخرى نحو الانتقال من الواقع إلى التجريد، وهي من حيث التعامل معها كقرائن، أقلّ موثوقيّةً من نوعَي المصادر السابقين. 4- الاستشفاف هو "أكثر من مجرّد استذكار للحقائق لكونه يشكّل ما يفكّر به الشخص بشكل تلقايء حول الماضي". وبالتالي، إنّ الاستشفاف "على غرار الاستذكار، لا يجب الخلط بينه وبين الماضي الذي يتمحور حوله الاستشفاف والاستذكار". 5- التحليل هو "العمليّة التي ترتب وتشكل فوضى القرائن حول الماضي مانحة هذه القرائن معنى. عندما يُموْضع موس التاريخ الشفويّ ضمن منظومة القرائن، فهو يعرض ما

[3] أليس هوفمان، الموثوقيّة والسرّيان في التاريخ الشفويّ"، داخل المرجع السابق، ص 89-91.
[4] وليام موس، "التاريخ الشفويّ: تثمين"، داخل المرجع السابق، ص 108.
[5] المرجع السابق، ص 120.

يطلق عليه اسم التقييم المنظم للتاريخ الشفويّ ، وعند القيام بهذا التقييم فإنّ التسجيلات الصوتيّة تحصل على مكانة لا تختلف عن مكانة الوثائق التاريخيّة المدوّنة.[6]

الانتقادات التي تطعن في مصداقية التاريخ الشفويّ، والتشكيك بالشهادات الشفويّة تأتي عادة من المؤرّخين الذين يحملون الفكرة القائلة أنّ الوثائق المكتوبة تشكّل قِطَعًا من الماضي "الحقيقيّ" بينما تمثّل الشهادات الشفويّة ذاكرةً متصدّعة من شهود يعيشون في الحاضر. من وجهة نظري، **مسألة دقة** وموثوقية ومصداقية المصادرِ الشفويّةِ ليست في واقعيتها، وإنّما هي مسألة تحليل لهذه المصادر، وتقييم شكلها ومضمونها وإعادة تقييمهما، بغية تحويلها إلى معلومات ملائمة للرواية التاريخيّة. في واقع الأمر، يمضي ستيفان كاونس إلى أبعد من ذلك، ويدّعي أنّ الخَيارات التي توفّرها الشهادات الشفويّة تفوق تلك التي تَعرضها الوثائق المكتوبة، ومردَّ ذلك إلى توافر إمكانيّة أن يُطلَب ممّن يُدْلي بها التوسّع في ما قاله.[7]

منذ ثمانينيّات القرن العشرين، اندمج التاريخ الشفويّ داخل مناح جديدة هي: السرديّ والثقافيّ واللغوي التي سيطرت على العديد من الأعمال التاريخيّة. يتعقّب أليساندورو بورتيللي (1942- ) هذه "المناحي" عندما يعرّف التاريخ الشفويّ باعتباره شكلا خاصا من الخطاب: بينما يستحضر التاريخ رواية عن الماضي، يمثل الشفويّ واسطة في التعبير". يرى بورتيللي التاريخ الشفويّ "خطاب تحاوُر، لا يعتمد على ما يقوله مَن تُجرى معهم المقابلات فحسب، بل كذلك على ما يقوم به المؤرّخون... فهو يتطرق إلى ما **يورده** (من المصادر الشفويّة)، وما يقولونه ويكتبونه".[8]

يدّعي بورتيللي أنّ "المصادر المكتوبة وتلك الشفويّة لا ينفي بعضُها بعضًا، إذ إنّها تحمل قواسم مشتركة وأخرى مستقلّة، وكذلك وظائف محدّدة... لذا فهي تستلزم أدوات تأويل مختلفة ومحدّدة".[9] في تناوله لمسألة "ما الذي يجعل التاريخ الشفويّ مختلفًا"، يميّز بورتيللي بين الأشرطة المسجّلة والنصوص المنسوخة خطّيًا: "المصادر الشفويّة هي مصادر **شفويّة.** يعترف الباحثون أنّ الوثيقة الفعليّة هي

---

[6] المرجع السابق، ص109-115.

[7] راجعوا: ستيفان كاونس، التاريخ الشفويّ والمؤرّخ المحلّيّ (London and New York: Longman, 1994)، ص 16.

[8] أليساندرو بورتيللي، **معركة فالي غيوليا: التاريخ الشفوي وفنّ الحوار** (Madison, Wisconsin: The University of Wisconsin Press, 1997)، ص 3.

[9] أليساندرو بورتيللي. موت لوغي تراستولي وقصص أخرى: الشكل والمعنى في التاريخ الشفويّ (New York: State University of New York Press, 1991)، ص 46.

الأشرطة المسجّلة؛ لكن غالبيّتهم تعمل على النصوص المنسوخة خطّيًا، بحيث أن هذه الاخيرة هي التي تُنشر فحسب."[10] من هنا يقترح بورتيللي التعامل مع الشهادات الشفويّة بانتباه شديد، وصولاً إلى طرائق جديدة وقريبة من النسخ الخطّي، بغية الوصول إلى ترجمة أمينة لهذه الشهادات إلى نصوص مدوّنة، على الرغم من اعترافه أنّ هذه الترجمة تتضمّن مقداراً ما من الاختراع والخيال[11]

يُظهِر التحليل العميق للمصادر الوثائقيّة الموجودة في المؤسّسات المهيمنة، كأرشيفات الدولة وكتابات أخرى، أنّ الغالبيّة العظمى من هذه المصادر ليست إلا نوعا من استنساخ لمادة شفوية في الماضي. تحتوي الأرشيفات في الواقع على بقايا مواد مكتوبة من الماضي. ويعتبر المؤرّخون الذين يمثّلون الروايات المهيمنة أنّ الموادّ الأرشيفيّة تتحلّى بموثوقيّة أعلى من مُستَنسَخات الشهادات الشفويّة، لكن إذا قمنا بالتحقيق في طبيعة الأرشيفات، سيتبيّن لنا أنّ الأرشيفات نفسها تشكّل نتاجًا لنشاط تأويلي يتعلّق بمن قام بتجميع موادّها. لا يتوقّف الأمر عند كون وثائق الأرشيفات انتقائيّة ناتجة عن عمل تأويلي، بل أوصاف احداث هذه الوثائق هي، أيضا، انتقائية وتأويلية. يقوم المؤرّخون على نحوٍ واعٍ أو غير واعٍ بإضافة تأويلاتهم المَصوغة بلغتهم عن المستنسخات. هذا المسار الذي يبدأ بنشاط المؤرشفين، وصولاً إلى المرحلة النهائيّة المتمثّلة في الناتج التاريخي، ليس أكثر من "حلقة تأويلية"، وهو ينسحب كذلك على التاريخ الشفويّ، شرط أن تخضع معالجته للقواعد الحرفية التي وضعها مؤسسو هذا التاريخ.

النقاش بين التاريخ الإسرائيلي المهيمن المكتوب / المؤرشف، والتاريخ الشفويّ الفلسطينيّ غير المهيمن، يدور حول موثوقيّة الموادّ الخام وحول عمليّة ترجمة القرائن إلى "حقائق". مع ذلك، وكما وضّحنا آنفًا، إنّ "الحقائق" ليست بريئة أبدًا، وَ "القرائن لا تشير إلى واقع ماضٍ يمكن التعرّف عليه واستعادته بدقّة".[12] باستثناء التاريخ المدوّن المتعلّق بالحقبة التي سبقت العام 1948، معظم الروايات الفلسطينيّة التاريخيّة تعتمد على مصادر شفويّة، ويعود الأمر -في طبيعة الحال- إلى تدمير مصادر من وثائق فلسطينية وغياب مؤسّسات لدولة مركزيّة وأرشيفات رسميّة بعد النكبة. نتج عن ذلك أنّ التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ يصبّ أبحاثه في التقاط تجربة الفلسطينيّين قبل العام 1948 وخلاله وبعده. على

[10] المرجع السابق، ص 46. الاقتباسات ترتكز على مقالة بنيامينو بلاسيدو في صحيفة "لا روبيبليكا" في الثالث من تشرين الأوّل 1978، راجعوا الحاشية 1 أعلاه، ص 295.

[11] المرجع السابق، ص 47.

[12] للاستزادة في التفسير، راجعوا: آلون مونسلو، **تفكيك التاريخ** (London: Routledge, 2006)، ص 66-67

الرغم من عدم إمكانيّة دمج تاريخ الفلسطينيّين المكتوب مع تاريخهم الشفويّ، فإنّ التاريخَيْن متشابكان، ويمثلان كتابة تاريخية لفئة مهمشة تواجه التأريخ الإسرائيليّ المهيمن والمسيطر.

معالجة الموقف الذي تبنّاه المؤرّخون الإسرائيليّون تجاه التاريخ الفلسطينيّ -شفهيًا كان أم مكتوبًا- تتجاوز نطاق وحجم الورقة الحاليّة. على الرغم من ذلك، سأقوم في عجالة بعرض مواقف مؤرّخَيْن إسرائيليّيْن، هما يوآف غلبر وبيني موريس، تجاه الشهادات الشفويّة، حيث يدّعي الأوّل أنّ "الشهادات الشفويّة تخدم في المقام الأوّل أبحاث الفولكلور، والإثنوغرافيا، واللغة الشعبية، والأنثروبولوجيا، والسوسيولوجيا".[13] لذا فهو يُموْضع الشهادات الشفويّة خارج حقل التاريخ، ويوجّه سهام نقده إلى نظريّات مشاهير المؤرّخين الشفويّين- بول ثومبسون، وأليساندرو بورتيللي، وتريفور لوميس. وبحسب غلبر ، إنّ ثومبسون يساوي بين الشهادة الشفويّة والوثيقة المكتوبة، بينما "يبالغ" بورتيليي ولوميس عندما يدّعيان أفضليّة الشهادة الشفويّة على تلك الموثّقة. يرتكز منهج غلبر على التعميمات، وهو يغفل الادّعاءات التي تفسَر من خلالها هذه النظريّاتُ موقفَها تجاه التاريخ الشفويّ والتاريخ الوثائقيّ.

مرّة أخرى، وعلى الرغم من أنّ الدفاع عن هذه النظريّات يتعدّى نطاق هذه الورقة، لن يكون من غير المجدي أن نعرض بعض الأمثلة للادّعاءات التي تطرحها والتي تُظهر بوضوح كيف أنّ غلبر يتعمّد تجاهل الفكرة الأساسيّة للتاريخ الشفويّ على النحو الذي تشرحه هذه النظريّات. على سبيل المثال، يدرك ثومبسون أنّ التاريخ الشفويّ يشغل دورًا خاصًا في منهج حقول المعرفة المتداخلة في مجال العلوم الإنسانيّة ويساهم فيه، وهو يتوق لرؤية التاريخ الشفويّ يتعاون مع السيسيولوجيا، والفولكلور، والدراسات الثقافيّة، والتاريخ الوثائقيّ. وبحسب ثومبسون فإن التاريخ الشفويّ يتبوّأ مكانة متساوية مع الوثيقة المدوّنة في وظيفته المحدّدة فقط؛ وذلك أنّه "عند مقارنة المقابلات مع مصادر أخرى، ثمّة أهمّيّة متساوية للإقرار بأنّ جميع المعلومات تحمل طبيعة استرجاعيّة، والمشكلة الوحيدة الإضافيّة التي تتضمّنها المقابلة التاريخيّة هي أنّ المدّة التاريخيّة أطول".[14]

---

[13] يوآف غلبر، **التاريخ، والذاكرة، والبروباغاندا: الحقل المعرفيّ التاريخيّ في بداية القرن الواحد والعشرين** (تل أبيب، عام عوفيد، 2007) ص 257.

[14] بول ثومبسون، **صوت الماضي: التاريخ الشفويّ** (أكسفورد، منشورات جامعة أكسفورد، 1982)، ص 4.

يَخْلُص لوميس إلى النتيجة ذاتها، ويدّعي أنّ "غالبية القرائن الوثائقيّة هي استرجاعيّة وشفويّة في أساسها. وهي بالتأكيد عرضة للتحيّز والتشويه، كما هو الأمر بالنسبة للتاريخ الشفويّ، بل أكثر منه في بعض الأحيان".[15] وفي تناوله لمشاكل الذاكرة يكتب لوميس: "الذاكرة هي ظاهرة معقّدة ولا يمكن اختبار وفائها للحقيقة من خلال تطبيق قواعد معيّنة، أو من خلال تكنولوجيّة تمشيط المخّ. الذاكرة هي شكل من أشكال القرائن التاريخيّة، ويجب تقييمها -كسائر أصناف القرائن التاريخيّة- من خلال تقنية تلائم هذا النوع من القرائن. يجب على هذا التقييم، في المقام الأول، أن يفحص الدرجة التي تمثلها الذكريات في سياقها الزمنيّ والمكانيّ".[16] يشدّد بورتيللي من ناحيته على أنّ "الأمر الرئيسي- الذي يجعل التاريخ الشفويّ مختلفًا... هو أنّه يخبرنا عن الأحداث أقلّ ممّا يخبرنا عن **مدلولاتها.** هذا لا يعني أنّ التاريخ الشفويّ لا يتحلّى بموثوقيّة حقائقيّة. في حالات عديدة، تكشف المقابلات النقاب عن أحداث غير معروفة، أو عن جوانب مجهولة لأحداث معروفة؛ وهي دائما تلقي ضوءًا جديدًا على مَواطن غير مستكشفة في الحياة اليوميّة للطبقات غير المهيمنة... نحن [لا] نقبل الأفكار المسبقة السائدة التي ترى أنّ صدقيّة الحقيقة هي حكر على الوثائق المكتوبة. في أ حيان متقاربة، تكون الوثائق المكتوبة مجرّد نقل غير مراقَب لمصادر شفويّة غير معروفة".[17]

من هنا يبدو أنّ الانتقادات التي يوجّهها غلبر إلى المؤرّخين الشفويّين المذكورين أعلاه مدفوعة بمسعاه إلى نزع الشرعيّة عن التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ. لهذا الغرض، يحدّد غلبر أنّ "الباحثين الفلسطينيّين الذين يكتبون حول قضيّة اللاجئين لا يتجاهلون المصادر الوفيرة ذات الصلة فحسب، بل يتجاهلون كذلك تأثير حالة العرب [الفلسطينيّين] الاجتماعيّة الاقتصاديّة على الهروب". وعلى غرار الكثير من المؤرّخين الصهيونيّين، يستخدم غلبر كلمة "الهروب" لوصف النكبة، ويدّعي أنّ الفلسطينيّين قد فرّوا طواعية، لأنّ قادتهم (وعددًا من الدول العربيّة) شجّعوهم على القيام بذلك. يدّعي غلبر أنّ الكتابات التاريخيّة الفلسطينيّة "تتأثّر اليوم... في الأساس بموضات ما بعد الحداثة... وتعرض نظريّات تفقد فيها الدقّة والموثوقيّة والتفاصيل من أهمّيّتها... وفي الوقت ذاته، يرتكب المؤلّفون [الفلسطينيّون] أخطاء

[15] تريفور لوميس، الإصغاء للتاريخ: أصالة الأدلّة الشفويّة (London: Hutchinson, 1987)، ص 73.
[16] المصدر السابق، ص 130.
[17] بورتيللي. موت لوغي تراستولي وقصص أخرى، ص 50- 51.

تتعلّق بالحقائق، وبالتسلسل الزمنيّ للأحداث".[18] وعلى الرغم من أنّ بيني موريس يستخدم مفردات عديدة لتوصيف النكبة (**كالترحيل، والرعب، والهروب** -في حالات معيّنة)، فإنّه هو كذلك يرفض التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ "بسبب تراجع وتشوّه الذاكرة عبر السنين، والذاكرة الانتقائيّة، والأجندات السياسيّة، والتأثير السلبيّ للصراع المتواصل".[19]

يبدو أنّ غلبر وموريس قد أخفقا في إدراك حقيقة أنّ غالبيّة الوثائق المكتوبة ترتكز على شهادات شفويّة وأوصاف لأحداث يُحتمل أنّها قد حُرّفت عمدًا خلال جمعها. زد على ذلك أنّهما يُخفقان في إدراك الانحياز الذي يعرضه المؤرّخ في تأويله للأحداث. في واقع الأمر، هذا ما فعله غلبر، وسأبيّن الأمر في ما يلي: في بحثي حول الدروز خلال فترة الانتداب البريطانيّ وخلال العام 1948، اطّلعتُ على عدد من الوثائق التي استخدمها يوآف غلبر في مقالين اثنين،[20] حيث قام في أحدهما بتحريف إحدى الوثائق من خلال استبدال اسم حسن أبو ركن باسم قريبه لبيب أبو ركن، على الرغم من أنّ الوثيقة قد ذكرت اسم حسن على نحو صريح وواضح:[21] "لبيب[حسن] أبو ركن... ذهب إلى الكرك للتحقّق من موقف سلطان باشا وضمان تأييده للموقف الحياديّ للدروز في الصراع".[22] برأيي، عمليّة استبدال الاسم متعمّدة وقصد غلبر من ورائها أن يمنح لبيب (لا حسن) مكانا في روايته. لقد بقي لبيب بالفعل الشخصية الدرزية المركزيّة التي تعاونت مع الصهاينة حتّى العام 1948، بينما لقي حسن حتفه في العام 1938، ولا يستطيع هذا الأخير خدمة رواية غلبر بعد موته.

وثمّة مثال آخر هو تقرير "الهجناة" من كانون الأوّل عام 1946، الذي يدعي كاتبه أنّ سلطان الأطرش عبّر عن تأييده لخطّة التقسيم من العام 1937. قام غلبر بتبنّي المعلومات التي تضمّنها التقرير بوصفها "حقيقة تاريخيّة"، وبقيامه بذلك أزال صوت كاتب التقرير واستبدله بصوت الأطرش: "عبّر سلطان الأطرش عن أمله أن تتحقّق خطّة التقسيم وأن يتبعها تحالف مع الدولة اليهوديّة المستقبليّة".[23] بعدما

---

[18] غيلبير، التاريخ، والذاكرة، والبروباغاندا، ص 435.

[19] بيني موريس، إعادة النظر في ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين (كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 2004).

[20] يوآف غلبر، "أسلاف التحالف اليهوديّ- الدرزيّ في فلسطين"، *Middle Eastern Studies* ، المجلّد 28، نيسان 1992، ص 352-373؛ "الدروز واليهود خلال حرب العام 1948"، المصدر السابق، المجلّد 31، رقم 2، نيسان 1995، ص 229-252.

[21] الأرشيفات الصهيونيّة المركزيّة Y1/6184 ، آبا حوشي إلى بن تسفي، 29 آب، 1936.

[22] غلبر، "أسلاف، ص 354.

[23] المصدر السابق، ص 359

تخيّل غلبر أنّ سلطان الأطرش قد "عبّر عن أمله"، استنتج أنّ "سلطان الأطرش احتاج إلى تأييد اليهود في معاملاته مع الفرنسيّين" وأنّ " سلطان الأطرش والوكالة اليهوديّة ما زالا يبحثان عن طريق يوصلهما الى عقد تحالف سياسي صريح".[24] على هذا النحو خلق غلبر تحالفًا متخيّلاً، واختلق موقفًا للأطرش مكّنه من عرض تحليله لهذا الموقف. في مقالته الثانية، يتطرّق غلبر لموقف سلطان باشا الأطرش تجاه خطّة الملك عبدالله حول سوريّا الكبرى. ويكتب غلبر: "كان سلطان الأطرش يتآمر مع ملك الأردن عبد الله لضمّ "الجبل" إلى مملكته".[25] لكنّ الوثيقة التي يعتمد عليها غلبر تقر بشكل واضح وصريح أنّ "سلطان الأطرش يرفض هذه الفكرة [سوريّا الكبرى]. ولا يقبل التضحية باستقلال سوريّا ووضعها تحت رحمة الانتداب البريطاني".[26]

صحيح أن بعض المؤرّخين الفلسطينيّين يرتكب أخطاء، عندما يتناولون العناصر الاولية في الكتابة التاريخية (المكان والزمان والاسماء)، وكي يتفادى المؤرخون الشفويون الفلسطينيون الوقوع في مثل هذه الأخطاء، يجب عليهم اعتماد قواعد التاريخ الشفويّ الحرَفي، وأن يستخدموا موادَّ مكتوبةً تتضمن العناصر الأولية للتاريخ. في هذا الصدد، نذكر أربعة كتب صدرت حديثًا، تسلّط الضوء على أهمّيّة التاريخ الشفويّ الفلسطيني. هذه الكتب من تأليف روز ماري إسبير، وروضة آن كناعنة وإيزيس نصير، وفاطمة قاسم، ودينا مطر.[27] إسبير -على سبيل المثال- تستخدم التاريخ الشفويّ وتقتبس من أقوال اللاجئين ابتغاءَ اغناء المصادر الأرشيفيّة المكتوبة، وتوثيق التجارب الحيّة للأجئين منذ فترة النكبة. باستخدامها التاريخ الشفويّ بغية إضفاء العمق ودبّ الحياة في المصادر الأرشيفيّة التي ارتكز عليها بيني موريس، هي تتحدّى تأويله وتقييمه الذي يزعم أنّ الشهادات الشفويّة غير موثوقة، معتبرة هذا التقييم ما هو إلا حيلة واضحة لنزع الشرعيّة عن الرواية الفلسطينيّة.

*بروفيسور قيس ماضي فرو: استاذ في تاريخ الشرق الاوسط ومدير برنامج التاريخ في مدى الكرمل.

[24] المصدر السابق، ص 355-356

[25] غلبر، "دروز ويهود خلال حرب العام 1948"، ص 230.

[26] أرشيفات الهجناه 105/195، تقرير من 5.12.1946. راجعوا كذلك: قيس فرو، الدروز في الدولة اليهوديّة (Leiden: Brill, 1999)، ص 34.

[27] روز ماري م. إسبير، تحت غطاء الحرب: التهجير الصهيوني للفلسطينيين (Alexandria, VA: Arabicus Books and Media, 2008)، روضة آن كناعنة وإيزيس نصير (محررتان)، **المهجّرون/ات في البيت: الانتماءات الإثنيّة والنوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل** (Albany, New York: Suny Press, 2010)"؛ فاطمة قاسم، **النساء الفلسطينيّات: تواريخ مسرودة وذاكرة مُجَنْدرة** (لندن، زيد بوكس، 2011)؛ دينا مطر، **ماذا يعني أن تكون فلسطينيّاً: قصص الانتماء لشعب فلسطين**. (London: I.B. Tauris, 2011)